وزيد قائم فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
وقائم خبره وهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع ومنه الخبر في
قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون وهذا عبدالله
وعنى المصنف د اربعة اشيا ان قيل في الفعل مع نايب فاعله نحو زيد
ضرب ابوه قلت لعل المصنف جرى هنا على قول عبد القاهر
والزمخشري ان نايب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال
انه كنى بالفاعل عن المرفوع وفي ايضا كان واخواتها مع اسمها
وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها نحو زيد انه
منطلق وقد يقال ان اسم ان واخواتها كان وخبرها فاعل
حكما لان معنى كان زيد قايما حصل قيام زيد واسم ان وخبرها
مبتدا وخبر في الاصل فكان مع اسمها وخبرها داخل في الفعل
مع فاعله وان مع اسمها وخبرها داخل في المبتدا مع خبره الجار
والمجرور والظرف التامان بخلاف الناقصين والناقص هو
الذي لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك
اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا الا
اذ لا فايدة فيه والتام هو الذي تتم به الفايدة اي بدون
ملاحظة متعلقه والا فنحو ما مر تتم به الفايدة اذ لو
حظ ان المقدر بمامر والصحيح ان الخبر متعلق الظرف
والجار والمجرور وخبر [illegible] وقال جماعة واختاره ابن مالك
وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرا
مجاز وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والعامل صار لشبيها ملتبسا
وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار
بوجود الشي في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لو [illegible]

تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد
قايم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا
من موصوف استتر فيه ضميران احدهما للمسند او الاخر للموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة ضماير للمبتدا
وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القايم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع
في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي
ليس فيه الا ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجز وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلو فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما
تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدا من معنى
الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير ليلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما
ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس
هذا الغرض منه قال ابو حيان ونظير ثمرة الخلاف اذا جا
بعدهما ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني
وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع وقسم غير مفرد وهو بخلاف
المفرد فالمفرد نحو قايم من قولك اي معمولك الذي هو